دور الاستثمارات الاجنبية في قطاع النفط

م.م. جواد كاظم شري

المديرية العامة لتربية ذي قار/ قسم تربية الرفاعي

الملخص:

يهدف البحث الى معرفة دور الاستثمارات الاجنبية في قطاع النفط بوصفه احد اهم القطاعات الاقتصادية ومن خلاله تبرز بعض الجوانب الاجتماعية وربط العلاقات التجارية وتبادلها بين البلدان كون هذا القطاع له ابعاد اقتصادية تتمحور بروابط وعلاقات دولية واقليمية بين مختلف الاطراف اذ انه مادة خام متوفرة غالبا في البلدان المتاخرة على مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي لذا يصعب عليها التعامل مع هذه المادة فتلجأ الى الدول الاكثر تقدما ورقيا لاستخراجه والاستفادة منه كمورد كبير ليعود عليها بالارباح ونلاحظ ان اغلب هذه الدول التي يكون اقتصادها متوقف على النفط لا تكاد تطور من باقي الموارد المتوفرة وذلك لاعتمادها على هذا الاخير بشكل رئيسي لما لاحظته من سهولة في العائد الذي ياتي اليها وعدم ادراكها ان الدول المستثمرة تتمتع بفائدة اكبر مما تحصل عليه الدول المضيفة للدول المستثمرة، لقد اعتمد البحث على جملة من الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع واعتمدت كمراجع لمادته ، وتمخض البحث عن عدة نتائج تذيلت خاتمة له.

الكلمات المفتاحية: (الاستثمار، المستثمر الاجنبي، القطاعات، النفط).

The role of foreign investments in the oil sector

Prepared by: Jawad Kazem Shri

General Directorate of Dhi Qar Education/Al-Rifai Education Department

Abstract:

The research aims to know the role of foreign investments in the oil sector as one of the most important economic sectors, and through it some social aspects emerge and link trade relations and their exchange between countries, as this sector has economic dimensions centered on international and regional links and relations between various parties, as it is a raw material often available in backward countries. At the level of

economic and technological development, it is therefore difficult for them to deal with this substance, so they resort to the most advanced and advanced countries to extract it and benefit from it as a major resource to bring them profits. We notice that most of these countries whose economy is dependent on oil can hardly develop from the rest of the available resources due to their dependence on the latter in a major way. Mainly because it observed the ease in the returns that come to it and its lack of awareness that the investing countries enjoy a greater benefit than the countries hosting the investing countries. The research relied on a number of studies that dealt with this topic and were adopted as references for its material. The research produced several results that were appended to its conclusion.

Keywords: (investment, foreign investor, sectors, oil).

المقدمة:

منذ الثمانينيات، شهد المشهد الدولي تغيرات جذرية وسريعة ونتيجة لتوقف القروض للدول النامية إثر أزمة الديون الخارجية، وانخفاض المساعدات الخارجية، وانهيار النظام الاشتراكي، وحدوث تغيرات جذرية في الوضع الاقتصادي. . وفي العديد من البلدان النامية، أدت هذه العوامل وغيرها إلى زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى في نهاية المطاف إلى زيادة دورها كمصدر لرأس المال الدولي. وجميع المشاكل المالية، موضوع الاستثمار المباشر، شكلت مستوى جيد من البحث وشارك فيها العديد من المفكرين والاقتصاديين الذين حاولوا اكتشاف طبيعته وأهدافه والعوامل المختلفة المتعلقة بتعريف وتفسير قرارات الاستثمار. وهناك العديد من الآراء حول العوامل المختلفة التي تحدد إنشائها وطبيعة المستثمرين الأجانب، حيث أنها تقوم على العديد من المبادئ وظهرت في أوقات مختلفة على مر الاعوام.

ويعود الدور المتزايد لهذه المشكلة في عالم التمويل الدولي إلى التغير الكبير في موقف العديد من الدول النامية تجاه هذه المشكلة، بدلاً من إنكارها واستخدام كافة

الوسائل العدائية لمنع أنشطة المستثمرين الأجانب على أراضيها. الدعم من خلال إتاحة ودعم كافة الموارد لإيمانهم بأهمية الدور الذي ستلعبه في خلق فرص العمل وزيادة القدرة الإنتاجية وتطوير مهارات وقدرات جديدة. ويمكن أن يؤثر على البلدان المضيفة، وخاصة البلدان النامية، في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ووفقا للسياسات التي تعالج هذه القضية، فإنها تتوافق مع العديد من القوانين واللوائح التي تحكم المؤسسات ذات الصلة مثل المشروع. الذي قام به كل واحد منهم. ويختلف ذلك اعتمادًا على عوامل مثل العمالة ورأس المال والقرب ومتطلبات العرض للعمل الذي يتعين القيام به. وغالبا ما تكاد تنقص ابرز هذه العوامل في الدول النامية او المتأخرة بتعبير مغاير الا انه يدور بنفس المحور وبوصفها متأخرة كونها تفتقر الى الجوانب المتطورة وفقا للتقدم الحاصل في الدول المتقدمة التي تتسم بالرقي والحداثة والاستخدام التكنولوجي وهذا الاخير ما جعلها تهيمن على الاسواق العالمية وتحتل الدول المتاخرة اقتصاديا بوضع نفسها امامها واخضاعها عبر السياسات الاقتصادية وتفير الخدمات مقابل الهيمنة على ثرواتها واستغلالها تجاريا واقتصاديا لصالحها ولصالح الدول المضيفة لمشاريعها مقابل الرضا التام من قبل هذه الدول ضعيفة القدرة على استثمار مواردها والاستفادة منها في مجالاتها الحياتية واليومية وما فيها من طاقات وخاصة في القطاع النفطي الذي اصبح المورد الرئيس للعديد من البلدان المتاخرة.

ما هو الاستثمار الأجنبي:

وولاجابة عن هذا السؤال لابد من تحديد مفاهيم الاستثمار وتحديد غاياته سلبا وايجابا اذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة صعبة بسبب المشاكل الناجمة عن اختلاف المحاسبة والقوانين والإحصائيات. ولذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة حل هذه المشكلة من خلال شرح الحدث ومعرفة طبيعته وفهم عواقبه. المراحل التاريخية التي مرت بها،، ويظهر كل فئة حسب حجمها واتجاهها[١] وفيما وفيما يلي هذا الموضوع سنفصل القول حول تعريف محور الاستثمار بوصفه

العنصر الاول من عناصر البحث وبيان دوره من الجانب الاجنبي و كيف يستفيد الطرف الاول و الثاني منه كونه عقد يت بين طرفين محددين لكل منهما غايات و اهداف ونتائج ربحية تعود لهما عن طريق التبادل السلعي او الخدمي فمن كلمة استثمار التي توحي من فحواها ان هناك ثمرة ستجنى من وراءه وسيتبين لنا هذا كله من خلال ما سنقوم بعرض من مختلف التعريفات التي تطرقت لهذا الموضوع .

التعريف للاستثمار الأجنبي:

أصبحت الأسواق المختلفة في البلاد أسواقًا دولية للتجارة والتمويل. مجموعات الأعمال هي شركات متخصصة في المنتجات والخدمات، وتتميز بمهارات ومعرفة تكنولوجية مختلفة. يمكن أن يكون الأخير استثمارًا عقاريًا أو استثمارًا في الأسهم[٢]. دكتور. هناكتعريفا يوضح فيها فريد النجار أن الاستثمارات الأجنبية عابرة للحدود ويقول: "جميع الاستثمارات تتم خارج بلدها الأصلي ويسعى إليها تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية للبلد المضيف. الأهداف سواء من حيث هدف مؤقت، سواء لفترة زمنية معينة أو لجيل طويل"[٣]. من ناحية أخرى، يعبر جيل بيرتين عن رأي مفاده أن الاستثمارات الأجنبية هي "الاستخدام الوحيد للموارد المالية للبلاد في الخارج"[٤].

ويمكن إعطاء تعريف عام للاستثمار الأجنبي لأن هذه الاستثمارات الدولية تنشأ في البلد الأصلي وتنعكس في البلد المضيف في شكل استثمار مباشر أو استثمار غير مباشر، ويسعى كل طرف إلى تحقيق أهداف مختلفة.

حد الاستثمار الأجنبي المباشر:

لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل، سيتم عرض مجموعة من التعاريف المتعددة بتعدد آراء ووجهات نظر أصحابها لهذه الظاهرة، وهي:

١- تعاريف الاقتصاديون العرب:

حسب الدكتور فريد النجار :" الاستثمار المباشر يعني أنه يمكن للمستثمرين من خارج الدولة امتلاك أصول حقيقية ومتغيرة لغرض ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المشاريع المختلفة، أي الاستثمارات. تأسيس الشركات أو الشراكة مع الشركات لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة"(٥).

وأهم ما جاء في هذا التعريف هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينعكس في ملكية المستثمر الأجنبي الذي حققت مشاريعه كلياً (١٠٠%) أو جزئياً (نسبة معينة) وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية مختلفة؛ .. و وفقا للدكتور عبد السلام أبو قحف فهو كالتالي: "ويفترض أن المستثمر الأجنبي يملك جزء أو كل الاستثمار في المشروع، بالإضافة إلى مشاركته في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في المشروع". في حالة الاستثمار المشترك وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع الاستثماري، وكذلك نقل المستثمر لمبلغ معين من الموارد. الخبرات المالية والتكنولوجية والفنية في كافة المجالات للدول المضيفة"(٦).

وبالإضافة إلى هذا التعريف الذي يؤكد ما جاء في التعريف السابق فقد أضاف خاصية أخرى وهذا يعني أن الطرف الأجنبي له الحق في المشاركة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرار الفعلي للاستثمار المشترك، باستثناء الحق في المشاركة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرار الفعلي خلال استثمارات الحزمة. كل شئ. الاستقلال في الإدارة والتنظيم ما دام للمالك حقوق، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يشمل نقل رأس المال فحسب، بل يشمل أيضًا نقل التكنولوجيا والخبرة..

٢- تعاريف الاقتصاديون الأجانب

ويرى بيرتنار ريموند إنها وسيلة لنقل الأصول الحقيقية ورأس المال من بلد إلى آخر، خاصة في المراحل الأولى من إنشاء الأعمال. كما يراها برنارد هوريجنيت على أنها "شركة تفتح فروعًا في الخارج أو تزيد رأسمالها". (التوسع) أو المشاركة

في تأسيس شركة جديدة أو مساعدة شركة قائمة لأن الطرف الأجنبي يلعب دوراً هاماً في الأنشطة التجارية لهذه الشركة"[٧].

تم التأكيد في التعريف الأول على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموعة تتكون من موارد وتكنولوجيا ورأس مال ومعرفة مختلفة. أما التعريف الثاني فينص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل جميع استثمارات المستثمر الأجنبي، مثل فتح أو توسيع فرع في الخارج. يتم تحقيقمع مرور الوقت، مثلاً من خلال الاستثمارات المشتركة مثل زيادة الأرباح، والانضمام إلى شركة جديدة والمساهمة في المشاريع القائمة، مما يسمح لطرف أجنبي بالمشاركة في الإدارة. واتخاذ قرارات مختلفة..

٣- تعاريف الهيات والمنظمات الدولية:

وفقاً للبنك الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "إن هدف الاحتفاظ بالأصل لعدة سنوات لديه القدرة على المشاركة في إدارة ذلك الأصل. وفي إطار صندوق النقد الدولي، نظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من الاستثمار الدولي، يمثل رغبة شركة (مساعدة مالية في اقتصاد ما) في الاستحواذ على حصة دائمة في شركة تقع في اقتصاد آخر، وهذا الاهتمام هي علاقة طويلة الأمد بين المستثمر الأجنبي وتلك الشركة وتعني وجود علاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للمستثمرين الأجانب دوراً هاماً في التنظيم والإدارة.."[٨].

وبالإضافة إلى هذين التعريفين اللذين يؤكدان على وبما أن الطرف الأجنبي يشارك في إدارة مشاريع الاستثمار المباشر، فقد أضافوا ميزة أخرى مثل المشاركة الطويلة للمستثمر الأجنبي في هذه المشاريع، بحيث تؤخذ أموال الاستثمار القادمة من الخارج بعين الاعتبار من حيث رصيد الدخل. حسابات المدفوعات طويلة الأجل. هذا هو ما يعني لماذا تشمل استثمارات الأسهم الخاصة التكنولوجيا والخبرة بالإضافة إلى رأس المال. وهي عبارة عن حزمة من الأصول التي تتطلب وقتا طويلا وجهدا كبيرا لتحقيق الأرباح. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(OCDE) فهي تقبل تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر: الأول يعتبره حركة رؤوس الأموال الدولية، أي استثمار مبني على وجهات نظر حول تحقيق علاقات تمكن من التطبيق الفعلي. لإدارة المؤسسة من خلال:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل امتلاك نسبة لا تقل عن ١٠% من رأسمالها.
- إقراض طويل المدى أكثر من خمس سنوات.

أما التعريف الثاني، فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تتم دون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول المستثمرة والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد ومرجعي للدول الأعضاء.

ويتمثل في كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عامة أو خاصة، كل حكومة كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار الأجنبي، ويعني كذلك كل فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي(٩).

لقد كانا هذان التعريفان أكثر توضيحا للاستثمار الأجنبي المباشر لتحديدهما للطبيعة القانونية للمستثمر الأجنبي والذي تتعدد لتشمل على مؤسسة عمومية أو خاصة، حكومة، شخص طبيعي.... إضافة إلى أن مساهمة المستثمر الأجنبي في المشاريع المشتركة يجب أن لا تقل عن ١٠% لكي يعتبر الاستثمار مباشرا، واعتبار القروض الطويلة الأجل التي يتحصل عليها الفرع من الشركة الأم استثمارا مباشرا وفي كل الحالات يتمتع الطرف الأجنبي بالقدرة على التنظيم والإدارة.

التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في استثمارات المحفظة investissements de portefeuille هو شراء الأجانب للأصول القابلة للتحويل وفي أغلب الأحيان يتم إصدارها في الأسواق المالية للدول المضيفة، مثل الأسهم والسندات، حيث يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيق ربح سريع دون استثمار مبالغ كبيرة من المال. ، كما كما دون إضاعة الوقت والمال. محاولة تنفيذ مشروع استثماري حقيقي مرتبط به على المدى الطويل، مما يعني أنه استثمار قصير الأجل، غرضه المضاربة، ولا يعطي المستثمر الأجنبي الحق في ممارسة أي سيطرة أو المشاركة فيه . تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري..

يفهم بمقارنة تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر والتعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر أنه في الاستثمار غير المباشر يتضمن تحويلا لرأس المال فقط، خلاف الاستثمار المباشر الذي هو حزمة من الأصول (يشتمل في الغالي على رأس المال التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية)، والاستثمار المباشر طويل الأجل يحقق للمستثمر الأجنبي روابط دائمة مع استثماره في الخارج، عكس الاستثمار غير المباشر فهو قصير الأجل الغرض منه تحقيق أرباح سريعة، كما يتجسد الاستثمار المباشر في مشاريع حقيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية في حين لا يخرج الاستثمار الغير مباشر عن نطاق السوق المالية في شكل توظيفات مالية و في الاستثمار المباشر تعطى كل الصلاحيات للمستثمر الأجنبي في المشروع أي السلطة المطلقة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرارات الفعلية، على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر، لكن هناك بعض الحالات أين يفقد فيها هذا المعيار الأخير القدرة على التمييز، فشراء مستثمر أجنبي لكل أسهم شركة محلية تعتبر استثمارا غير مباشر، لكنها تتيح له المساهمة في الإدارة الفعلية لهذه الشركة، فتتحول بذلك إلى استثمار مباشر.

لذلك فإن حدود التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر تكون على أساس ما يعرف بمعيار الإشراف والرقابة، وهو الحد الأدنى من رأس المال

الواجب على المستثمر الأجنبي امتلاكه عند مساهمته في المشروع الاستثماري، والذي على أساسه تمنح له السلطة الكافية للإشراف والمراقبة لمختلف القرارات الفعلية التي يتم اتخاذها، وبالتالي يكون مسئولا عن الأرباح والخسائر، وبها يتحدد نوع الاستثمار مباشرا كان أم غير مباشر، وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر، ففي ألمانيا إذا زادت مساهمة المستثمر الأجنبي عن ٢٥% أعتبر الاستثمار مباشرا في حين تقدر في بريطانيا بـ٢٠، وهي نفس النسبة المعتمدة في فرنسا إلى غاية ٣١/١٢/١٩٩٢ قبل أن تعتمد على نسبة ١٠%، وهي النسبة المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي[١٠].

تنوع الاشكال في الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يتخذ أشكالاً عديدة، ونستخدم عدة عوامل للتمييز بينها[١١]:

١- وفقا للمعيار الساعي له المستثمر الأجنبي: وللتميز ووفقاً لهذا المقياس فهو كما يلي:

١-١- الاستثمار في الموارد الطبيعية. ترغب العديد من الشركات الأجنبية في استغلال الثروات والموارد الطبيعية الموجودة في الدول النامية، وخاصة النفط والغاز. وتساعد مثل هذه الاستثمارات على زيادة الصادرات وزيادة الواردات.طلبا. ومن خلال مثل هذه الاستثمارات تحاول الدول النامية الاستفادة من الموارد الطبيعية والاستفادة من تكنولوجيا النفط لدى الدول المتقدمة، بينما تحاول الدول المتقدمة السيطرة على أسواق الطاقة والموارد والمواد الإنتاجية التي تحتاجها بلدانها..

١-٢- الاستثمار الموجه نحو السوق: وهيمنت هذه الاستثمارات على القطاع الصناعي في البلدان النامية أثناء تنفيذ سياسات استبدال الواردات في الستينيات والسبعينيات. والهدف هو التغلب على قيود الاستيراد في البلد المضيف وتجنب

التكاليف المرتفعة. تشجيع وتشجيع الاستثمار في الدول المضيفة. وسوف تساهم مثل هذه الاستثمارات في نموها عن طريق إرسالها إلى الداخل، وزيادة الاستثمارات في البلدان المضيفة. وفي حين تم تقاسم الإنتاج والاستهلاك بهدف زيادة الصادرات والواردات، تم استيرادمنتجا من الدول المصدرة.(١٢).

١-٣- الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية: يريد المستثمر الأجنبي الاستفادة من الاختلافات في تكاليف الإنتاج النسبية بين البلدان، بما في ذلك تكاليف العمالة. وقد دفعت الأجور المرتفعة في البلدان المتقدمة بعض الشركات إلى الاستثمار في العديد من البلدان النامية. وتشكل تكاليف العمالة المنخفضة محركا قويا للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان المضيفة، وخاصة عندما تكون القوى العاملة جيدة التعليم والمهارة..(١٣).

١-٤- الاستثمار في الأصول الاستراتيجية: ويقصد به عمليات الاندماج والاستحواذ تتحقق رغبة المستثمرين الأجانب في تحسين وضعهم في العالم من خلال اكتساب المعرفة العلمية والعملية والتقنية والمواهب المتنوعة للشركات التي يشترونها في مختلف القطاعات والأنشطة..(١٤).

٢- تبعا لمعيار الملكية:

ووفقاً لهذا المعيار يتم تمييز الأشكال التالية:(١٥):

٢-١- الاستثمارات المشتركة: هي استثمارات يقوم بها طرفان أو أكثر من دولتين أو أكثر، ويستثمر كل طرف بطرق مختلفة (فرد، شركة خاصة، شركة عامة، حكومة). هذا النوع من الاستثمار. لقد ظهرت كرد فعل على القومية والاستقلال التي سادت في البلدان النامية بعد الاستقلال. يتضمن هذا النوع من الاستثمار العناصر التالية.(١٦):

تشكل شركة أجنبية مشروعًا مشتركًا عن طريق شراء أسهم في شركة محلية. مشاركة شركة محلية في مشروع مشترك مع شركة أجنبية تعمل في البلد المضيف. تأميم أسهم الشركات الأجنبية العاملة في البلد المضيف. لا يجب

بالضرورة أن تكون مساهمة المستثمر الأجنبي أو المحلي حصة مالية.قد يكون ذلك في شكل معرفة أو مهارة أو نقل أعمال أو تكنولوجيا، ولكن أيضًا في شكل تسويق أو معلومات. اتفاقية طويلة الأمد بين طرفي استثمار وطني ودولي. وفي جميع هذه الحالات، يجب أن يتمتع كل طرف بسلطة كافية للإشراف والرقابة والمشاركة في جميع القرارات ذات الصلة[١٧].يعتبر الاستثمار المشترك شكلاً مشروعاً من أشكال الاستثمار المباشر في العديد من الدول المضيفة، وخاصة الدول النامية، لأنه يوفر لها المزايا التالية: [١٨]:

تتمتع مشاركة الشركات الأجنبية بخبرة واسعة في تخفيف المخاطر وتوزيعها بين أصحاب المصلحة، فضلاً عن إنشاء مشاريع تنموية جديدة تتيح الحكم الرشيد.[١٩]، وكذلك تخفيف العبء المالي على الاقتصاد المضيف واكتساب مهارات مختلفة نتيجة المشاركة. تشير المشاريع المشتركة التي تساعد على تبسيط الإنتاج إلى أن الشريك الأجنبي لديه فرصة أفضل لتحقيق هذا الهدف في الأسواق الخارجية. تجنب الاحتكارات الأجنبية في سوق البلد المضيفوتحقيق قدر أكبر من الاستقلال، خاصة إذا كان الدور الأساسي في الإدارة مهمًا. ويعتمد تحقيق الفوائد المذكورة أعلاه على قدرة الاقتصاد المضيف، مثل قدرته على توفير القدرات الفنية والإدارية المشاركة في تطوير السياسات الاستثمارية للمشروع مع المستثمرين الأجانب. [٢٠]،مستوى القدرات المالية التي يمكنه تحقيقها. وتتضاءل العواقب. ويؤدي صغر حجم المشاريع المشتركة إلى انخفاض مساهمتها في البلدان المضيفة في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة فرص العمل، والتحديث التكنولوجي، وتكييف السوق المحلية مع احتياجات المنتجات والسفر الدولي.[٢١]. بالإضافة إلى سياسات الطرف الأجنبي، قد لا يتم تزويد البلدان المضيفة بالمهارات الفنية والإدارية لأن العمال المحليين لا يستخدمون في العمل الذي يقومون به، وقد يؤدي أيضا إلى الفشل في تعزيز التحديث التكنولوجي، فإن نقل للتكنولوجيات القديمة التي لم تعد قادرة على المنافسة. [٢٢].

واقع الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق وآفاقه:

يعد العراق أرضا خصبة للاستثمار، فهو من البلدان التي يتوافر فيها العديد من الفرص الاستثمارية ذات العائد الاستثماري المجزي والربحية المضمونة، فضلا عن توفر معظم مقومات ومتطلبات الجذب الاستثماري الأساسية، إذ انه يملك إمكانيات اقتصادية وبشرية كبيرة وموارد متنوعة و يملك سوقا واسعة نسبيا، كما وتتوفر لديه الأيدي العاملة المؤهلة وذات الأجور الرخيصة ولديه رجال أعمال أكفاء[٢٣]. ورغم ما أولته الحكومات المتعاقبة في العراق للاستثمار الأجنبي منذ تأسيس الدولة العراقية من خلال سن القوانين الجاذبة والمشجعة للاستثمار الأجنبي إلا أنها كانت حبرا على ورق تحت عناوين أهمها الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي وحماية الثروة الوطنية و عدم تدخل الأجنبي في القرار الاقتصادي والسياسي وتوفير الفرص السانحة لنمو صناعات وطنية، بالإضافة إلى منح الشركات العربية فرص استثمارية أكثر من باب تعميق الوحدة العربية. رغم أن الفترة ما بين ١٩٧٦ – ١٩٨٠ وما تلاها والمسماة خطة التنمية القومية شهدت بعض التعاقدات الاستثمارية مع شركات عالمية بناءً على مواقف سياسية اتخذتها الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات للمساهمة في التنمية الاقتصادية في العراق.

إلا إن التغيير السياسي والاقتصادي الذي حدث في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣م عقب الاحتلال الأمريكي للبلد أعاد توجيه النظام الاقتصادي صوب الليبرالية واقتصاد السوق الحر لما يتلائم ومصالح القوى المحتلة، وهو ما تمخض عنه إصدار قانون الاستثمار الأجنبي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣م من قبل ما يسمى بالحاكم المدني لسلطة الاحتلال المؤقتة " بول بريمر" وتهيئة بعض المناخات الاستثمارية الإضافية مثل إعادة تأهيل بورصة بغداد للأوراق المالية و فتح العمل المصرفي أمام المصارف الأجنبية وخصخصة ١٩٢ شركة حكومية، و قد أعطى هذا القانون امتيازات للمستثمرين الأجانب وشروط تفضيلية على حساب المصلحة الوطنية مثل شركة هاليبرتون الأمريكية التي حصلت على عقود تجاوزت عشرة

ملايين دولار للمشروع الواحد ولظروف أمنية قامت هذه الشركة بإسناد عقودها إلى شركات عراقية و عربية بقيمة لا تزيد عن ٢٥٠ ألف دولار للمشروع الواحد مما خلق حالة من الفساد والتسيب وأدى إلى تردي الأوضاع الخدمية وتدمير البنى التحتية[٢٤].

ثم صدر قانون الاستثمار الجديد رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، حيث صيغ هذا القانون من قبل الحكومة العراقية وتم التصويت عليه في البرلمان العراقي بالقبول، وتم تحديد الأسباب الموجبة في البرلمان سن هذا القانون من أجل المساهمة في دعم وتطوير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب، وتوفير المعرفة التقنية والعلمية، وتطوير القوى العاملة وتوفير فرص العمل للعراقيين من خلال الاستثمارات المحلية وتشجيع الأمم. أهمية هذه القاعدة في القانون واضحة في كونه قد خلق حالة من التوازن بين خلق بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي من خلال الضمانات والمزايا للمستثمر الأجنبي وبين متطلبات المصلحة الوطنية وتطوير الاقتصاد العراقي. إن الفرصة الآن مؤاتية لان يحتل العراق مراكز متقدمة في جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات قطاع النفط والغاز والسكن والاتصالات والنقل والكهرباء والصحة والزراعة والصناعة والسياحة وهي القطاعات التي نتطلع إلى مساهمة كبيرة لتطويرها بالاستثمارات من قبل الشركات العالمية لاسيما وان هذه القطاعات تعاني تدهورا كبيرا [٢٥].

المعروف إن العراق يمتلك رأس المال إلا أن الخبرات الفنية والعلمية والتكنولوجيا تنقصه فهو بلد يمتلك ثروات كبيرة أهمها النفط فاحتياطياته المثبتة تناهز ١١٢ مليار برميل، أي نحو ١٠.٨ % من إجمالي الاحتياطي المثبت في العالم[٢٦] .إضافة إلى أن هناك اعتقاداً قويا بان القدرات الكامنة في العراق اكبر بكثير من هذا الرقم وحسب مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن فان العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي في العالم بعد السعودية و يتوقع أن يرتفع إلى ٢٢% من الاحتياطي العالمي إذا ما تم إعادة الكشف والتنقيب عن البترول والذي توقف منذ

عام ١٩٨٠ وعلى هذا الأساس اقر الدستور العراقي في مادته ٦١ / أولاً قانون الاستثمار رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ الخاص في تصفية النفط الخام، تماشيا مع التحولات الاقتصادية الجديدة في العراق وبهدف زيادة الفرص الاستثمارية لهذا القطاع المهم في الاقتصاد العراقي[٢٧]. إلا أن الواقع الأمني السيئ ألقى بظلاله الثقيلة على ما تطرقنا إليه أنفا وأدى إلى عزوف اغلب الشركات العالمية عن الاستثمار بالعراق رغم المؤتمرات الدولية في هذا الموضوع و وعود باستثمار ٣٨ مليار دولار من الدول المانحة لإعادة أعمار العراق لم يحصل منها العراق إلا القليل، رغم ذلك فقد عقد العراق عدد من الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية منها اتفاقية الحماية الاستثمارية مع جمهورية التشيك واليابان واتفاقية مماثلة مع ايطاليا عام ٢٠٠٩. كما اتفق العراق ومصر على إنشاء جمعية استثمارية بين رجال الأعمال المصريين والعراقيين لدعم وحماية الاستثمار بين القطاعين العام والخاص عام ٢٠٠٨[٢٨]، كذلك تم عقد عدد من مؤتمرات الاستثمار في داخل العراق كان أخرها مؤتمر الاستثمار في البصرة عام ٢٠١٠ واشترك في هذا المؤتمر شركات عالمية كبيرة ومعرض الاستثمار في نينوى اشتركت فيه ٤٥ دولة أبدت رغبتها في الاستثمار في العراق[٢٩].

السياسة النفطية من خلال الاستثمار في الدول المتأخرة:

كان من شأن طبيعة الأرباح غير المتوقعة لعائدات النفط في السبعينيات من القرن العشرين (وربما السنوات الأولى من هذا العقد) أن أوجدت مشكلات خاصة بها، فقد كانت العوائد الإضافية هائلة وفورية واستمرارها غير معروف سلفاً. وهذا ما جعل الاقتصاديات التي حصلت على تلك العوائد تواجه مشكلات في امتصاصها وشجع على الإنفاق التضخمي والتبذير. فعلى سبيل المثال، راكمت الأعمال الخاصة في المملكة العربية السعودية ثروات هائلة في السبعينيات من العقود الحكومية. وقد أدى ضعف غربلة المشروعات إلى جعل كفاءة الاستثمارات أسوأ. وفي نيجيريا بلغ معدل استغلال الطاقة في التصنيع ٧٧% في

عام ١٩٧٥، وكان معظمه ملكاً للدولة، ثم تراجع إلى ٥٠% في عام ١٩٨٣ وانخفض منذ ذلك الوقت ليصل إلى ٣٥ . ٤٠% ، الأمر الذي يوحي بأن نحو ثلثي الاستثمارات قد تم إهدارها. وفي المكسيك، كانت الاستثمارات الحكومية غير الحكيمة قد تركت الدولة، وهي لا تملك معامل لازارو كارديناز للفولاذ والأسمدة فحسب، بل وتملك أيضاً ملهى ليلياً ومعملاً للدراجات الهوائية وآخر للبسكويت. وازدادت أعداد المشروعات التي تملكها الدولة بشكل مفرط لترتفع من ٥٠٤ مشروع في عام ١٩٧٥ لتصل إلى ١١٥٥ مشروعاً في عام ١٩٨٢. ولقد نتج عن عدم القدرة على امتصاص الإيرادات غير المتوقعة تكوين كبار المصدرين لثروات هائلة، استخدمت لتأسيس صناديق للاستخدام المستقبلي. وبالطبع، فإن معظم المكاسب غير المتوقعة ذهب إلى مشروعات مهمة لتطوير التعليم والنقل والاتصالات والإسكان والصحة. وشكل الإنفاق على البنية التحتية وتنمية الرأسمال البشري نحو ثلثي الإنفاق في الدول التي قام (جيلب) بدراستها. ولكن معظم ما تبقى ذهب إلى الصناعات الهيدروكربونية وصناعات أخرى مبنية على الموارد. وهذا ما وفر في بعض الحالات حماية في مواجهة انخفاض أسعار النفط في المستقبل(٣٠).

ركزت الجزائر المدركة المحدودية احتياطيات النفط لديها على بناء صناعاتها المعتمدة على الغاز الطبيعي والمواد الكيميائية والأسمدة، حيث إن النفط الخام كان في عام ١٩٨٤ يشكل ٦٨% من صادراتها من الهيدروكربونات في عام ١٩٨٦، فيما شكل ٢٥% فقط . ومع ذلك ، وقعت الصناعة في الجزائر في حالة مزمنة من عدم الكفاءة، إذ كانت الصناعة غير الهيدروكربونية تعمل باستطاعة تبلغ ٤٣% فقط في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. وشجعت أندونيسيا الاتجاه نحو إدارة العائدات غير المتوقعة، فحققت قواعدها الزراعية والصناعية نمواً قوياً عبر مزيج من الحظ الطيب وإمدادات وفيرة من العمالة تتناسب ودخل النفط والسياسات الحكومية التي قبلت بالحاجة إلى سعر صرف مرن. وشددت

على برامج لرفع الدخول في المناطق الريفية، وتجنبت بذلك المرض الهولندي. بيد أن هذه المشروعات غالباً ما تم التخطيط لها وإدارتها على نحو سيئ، وكانت أكبر من اللازم. فكان معمل فولاذ (أجاكوتا) الفيل الأبيض الضخم الذي ظل يطارد نيجيريا عقوداً من الزمن، ممثلاً صورة مصغرة للتجارة والفائض في الوقت والميزانية. وعندما انخفضت أسعار أسواق النفط والبتروكيميائيات والمعادن في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أثبتت تلك القطاعات التي تم الاستثمار فيها ضعفها.

ومع تراجع إيرادات النفط في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أخذ أثر الأرباح غير المتوقعة يصبح عكسياً ، فانخفض نمو الإنتاج غير النفطي، وتم تقليص الاستثمارات، وارتفعت الأسعار حينما اضطرت الحكومات إلى التخفيض التدريجي للإعانات المالية التي كانت تقدمها في سنوات الازدهار. ولما كانت الحكومات غير قادرة على تحديد المدة الزمنية التي ستستمر فيها الإيرادات المرتفعة أو كانت تعتقد أنها ستدوم إلى الأبد، فقد وقعت تحت إغراء الاستدانة مقابل الإيرادات المستقبلية، وذلك لتمويل الإنفاق. ومع بدء انخفاض الأسعار في عام ١٩٨١، كانت المكسيك تعاني من عجز تجاري وصل إلى ٣.٧ مليارات دولار بسبب من استيرادها للسلع الرأسمالية ونصف الجاهزة. ولجأت فنزويلا إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها بقرض بلغت قيمته ٢٠ مليار دولار. وإذا تحدثنا عن الماضي القريب، فليس هناك الكثير مما يشير إلى أن حكومات الدول المعتمدة على النفط قد حسنت أداء اقتصادياتها منذ الدروس القاسية في أوائل الثمانينيات، إذ كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد سلبية على العموم طيلة التسعينيات (وإن لم يصل الأمر إلى هذه الدرجة بالنسبة للربع الأخير من القرن العشرين) ، فيما كانت تلك المعدلات في تزايد بالنسبة للدول النامية عموماً والدول النامية في كل منطقة باستثناء الصحراء الأفريقية[٣١].

وبالنسبة لنيجيريا ، كان النمو راكداً ويقدر بأن الدخل الفردي قد انخفض من نحو ٨٠٠ دولار في أوائل الثمانينيات إلى نحو ٣٠٠ دولار في يومنا هذا. أو كما تعبر عن ذلك دراسة أخرى. في عام ١٩٦٥ ، عندما كانت عوائد النفط للفرد الواحد تبلغ نحو ٣٣ دولاراً، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يبلغ ٢٤٥ دولاراً. وفي عام ٢٠٠٠، عندما كانت إيرادات النفط تبلغ ٣٢٥ دولاراً للفرد الواحد ، ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عند مستواه في عام ١٩٦٥. وبعبارة أخرى، يبدو أن إيرادات النفط كافة التي وصل مجموعها إلى ٣٥٠ مليار دولار – لم تؤد إلى رفع مستوى المعيشة على الإطلاق . ولقد تسارع التراجع في دخل الفرد الواحد في فنزويلا منذ عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٠. وفي المملكة العربية السعودية بلغ معدل نمو القطاع غير النفطي ١.٢% فقط في التسعينيات من القرن العشرين. وانخفض دخل الفرد في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي – البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – ما بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠١ من ١٨٠٠٠ دولار إلى ٦٠٠٠ دولار فقط.

والمؤشر الآخر الدال على الفشل في الوصول إلى التنويع، إنما هو الافتقار إلى التكامل ما بين المناطق المنتجة للنفط. ووقعت دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ اتفاقاً اقتصادياً يدعو لإقامة منطقة تجارة حرة وتحقيق الانسجام في خطط التنمية. ولكن في هذا العام، وباستثناء العلاقات الخاصة ما بين البحرين التي تنتج كميات قليلة جداً من (النفط والغاز الطبيعي) والمملكة العربية السعودية، كانت التجارة البينية لا تشكل إلا ٤% فقط من تجارة تلك الدول، وكان معظمها إعادة تصدير للسلع من خارج المنطقة .

وفي عام ٢٠٠١ كانت التجارة البينية لا تزال تشكل ٦% فقط من التجارة الإجمالية. وبعد انفجار مفاجئ في المشروعات البتروكيميائية المتنافسة فيما بينهما بدلاً من أن تكون متكاملة – وهي في الواقع جزء من قطاع النفط والغاز

الطبيعي – كان التنوع محدوداً للغاية، ويعزى ذلك في جزء منه إلى معدلات الإنفاق الاستثماري المنخفضة جداً، وفي جزء ثان إلى انخفاض إسهام القطاع الخاص، وفي جزء ثالث إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول الأعضاء في المجموعة، وفي جزء آخر للتقلب في النمو الاقتصادي الذي تمليه أسعار النفط المتقلبة.

وقد سجل مجلس التعاون الخليجي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٠.٧% في عام ١٩٩٨، و ٢٠.٣% في عام ٢٠٠٠ وتراجع إلى ٦% عام ٢٠٠١ . وفي تلك الأثناء أدارت الدول الأعضاء محطات تكرير ومعامل بتروكيميائية ومعامل صهر للألمنيوم وشركات طيران وعمليات تخزين للنفط تتنافس فيما بينها.

وتعد دول اتحاد المغرب العربي ذات تنوع اقتصادي أكبر . فالمغرب المستورد للطاقة أحد الأعضاء الأساسيين في هذا الاتحاد الذي يضم أيضاً الجزائر وليبيا . ومرة أخرى، ظلت التجارة والتعاون الاقتصادي ما بين هذه الدول من الأدبيات الميتة.

وفي العديد من البلدان النامية التي تعتمد اقتصادياً على تصدير النفط والغاز الطبيعي، يظهر الافتقار للتنوع ويتعزز بقنوات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي. ففي عام ٢٠٠٣، كان الزخم في الجزائر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI يعود لأعمال الاستكشاف المتزايدة.

وفي أذربيجان، كانت الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجاوزت خمسة أضعاف، تعود في جزء كبير منها إلى الزيادة في تدفقها إلى قطاع النفط التي بلغت ٧٠٠%. وكان تضاعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بروناي قد هيمنت عليه الأموال التي ذهبت إلى صناعة النفط والغاز الطبيعي[٣٢].

النتائج:

كخلاصة لما تقدم نذكر بعض اهم النقاط المترتبة نتائجها حول الموضوع وهي كالاتي:

- أي شكل من أشكال الاستثمار المباشر أو شكل من أشكال الاستثمار غير المباشر يسعى من خلاله كل طرف إلى تحقيق أهداف متعددة.
- يتجسد الاستثمار الأجنبي المباشر في ملكية المستثمر الأجنبي للمشروعات المنشأة بالكامل (١٠٠%) أو بالاشتراك (نسبة محددة)، و الغرض من خلالها إلى الوصول لعدد من الاغراض الاقتصادية واهدافها..
- ان الاستثمار غير المباشر يعني أنه استثمار قصير الأجل، الغرض منه المضاربة، ولا يعطي للمستثمر الأجنبي الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.
- إن التغيير السياسي والاقتصادي الذي حدث في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣م عقب الاحتلال الأمريكي للبلد أعاد توجيه النظام الاقتصادي صوب الليبرالية واقتصاد السوق الحر لما يتلائم ومصالح القوى المحتلة.
- ان العوائد الإضافية هائلة وفورية واستمرارها غير معروف سلفاً. وهذا ما جعل الاقتصاديات التي حصلت على تلك العوائد تواجه مشكلات في امتصاصها وشجع على الإنفاق التضخمي والتبذير.
- ركزت بعض الدول المتاخرة والمدركة المحدودية احتياطيات النفط لديها على بناء صناعاتها المعتمدة على الغاز الطبيعي والمواد الكيميائية والأسمدة.
- ان المؤشر الدال على الفشل في الوصول إلى التنويع، إنما هو الافتقار إلى التكامل ما بين المناطق المنتجة للنفط.

الهوامش:

(١)زينب حسن عوض الله الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤، ص ١٦٩-١٦٠.

(٢)حسن علي خربوش وآخرون الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، ١٩٩٦، ص ٢٠٣.

(٣)فريد النجار،" الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٣

(٤)عبد المجيد أونيس و عبد الرحمان بن عنتر، مداخلة بعنوان: "الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر" الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر) ٢٢-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٧، ص٨.

(٥)فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤

(٦)عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٧)شعيب شنوف مداخلة بعنوان: "الاستثمار الأجنبي... هل يدعم اقتصاديات الدول النامية أم يضعفها؟ "، الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر) ٢٢-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١٢.

(٨)عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٢٥١.

(٩)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعريفات مراجع الاستثمار الدولي التفصيلية، باريس، ١٩٨٣، صفحة ١٤.

(١٠)خوري نبيل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة بعض دول البحر الأبيض المتوسط، أطروحة قضائية، الجزائر العاصمة، ٢٠٠٢، ١٠١

(١١)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار"، السنة ٢٥ العدد الفصلي ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١٢.

(١٢)محمد صالح القريشي "المالية الدولية"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ١٧٠.

(١٣)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، سلسلة الخلاصات المركزة، ١٩٩٩، الكويت، ص٥.

(١٤)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(١٥)منور أوسرير وعليان نذير حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد ٢٠، ماي ٢٠٠٥، ص١٠١.

(١٦)فليح حسن خلف التمويل الدولي"، الوراق للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٨٨.

(١٧)عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٦.

(١٨)ميثم صاحب عجام علي محمود سعود فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

(١٩)فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠.

(٢٠)عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الناشر المنهال، ٢٠١٢، ٢٤.

(٢١)عبد العزيز عبد الله عبد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٥ ، ص ٤٠

(٢٢)عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٤

(٢٣)د. مهدي الحافظ، الآن والغد مقالات في الاقتصاد والسياسة، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، بغداد ٢٠٠٩م، ص٥٦

(٢٤)أحمد السيد النجار، تردي الوضع الأمني في العراق يوقف ثلث الخطط الاقتصادية في المنطقة العربية، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، السنة الرابعة والعشرون، كانون الثاني .٢٠٠٥م، ص ١١٨ وما بعدها

(٢٥)أزاد شكور صالح قوانين تشجيع الاستثمار في العراق وإقليم كردستان العراق وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي " دراسة تحليلية مقارنة مؤسسة O.P.L.C للطباعة والنشر، مشروع الحقوق للنتاجات القومية.

(٢٦)د. احمد فكاك البدراني ود. فنر عماد العبادي، العلاقة بين انعدام الأمن والفساد نفط العراق أنموذجاً، بحث مشارك في الندوة العلمية الثالثة بكلية العلوم السياسية تحت عنوان الفساد وضرورات الإصلاح، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٥ تشرين الأول، ٢٠٠٩م

(٢٧)انظر: قانون الاستثمار رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ الخاص في تصفية النفط الخام، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٦٢ ، بغداد ١٨ شباط ٢٠٠٨م.

(٢٨)أنظر : موجز تقرير وزارة الطاقة الأمريكية عن تحليل حالة العراق، على الموقع www.eia.due.gov

(٢٩)صباحي، علي شهاب أحمد، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق دراسة قانونية مقارنة، شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ١٨٤

(٣٠)Toby Shelley، النفط السياسة، و الفقر، و الكوكب، ترجمة: دينا الملاح، العبيكان للنشر، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩، ٥٨

(٣١)Toby Shelley، النفط السياسة، و الفقر، و الكوكب، مصدر سابق، ٥٩

(٣٢)Toby Shelley، النفط السياسة، و الفقر، و الكوكب، مصدر سابق، ٦٠

المصادر والمراجع:

١. أحمد السيد النجار، تردي الوضع الأمني في العراق يوقف ثلث الخطط الاقتصادية في المنطقة العربية، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، السنة الرابعة والعشرون، كانون الثاني .٢٠٠٥م.

٢. احمد فكاك البدراني ود. فنر عماد العبادي، العلاقة بين انعدام الأمن والفساد نفط العراق أنموذجاً، بحث مشارك في الندوة العلمية الثالثة بكلية العلوم السياسية تحت عنوان الفساد وضرورات الإصلاح، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٥ تشرين الأول، ٢٠٠٩م.

٣. أزاد شكور صالح قوانين تشجيع الاستثمار في العراق وإقليم كردستان العراق وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي " دراسة تحليلية مقارنة مؤسسة O.P.L.C للطباعة والنشر، مشروع الحقوق للنتاجات القومية.

٤. حسن،علي،خربوش،وآخرون "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"،عمان،١٩٩٦.

٥. خوري نبيل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة بعض دول البحر الأبيض المتوسط، أطروحة قضائية، الجزائر العاصمة، ٢٠٠٢.

٦. زينب،حسن،عوض،الله "الاقتصادالدولي،دارالجامعةالجديدة،٢٠٠٤.

٧. شعيب شنوف مداخلة بعنوان:"الاستثمارالأجنبي...هل،يدعم اقتصاديات،الدول،النامية أم.يضعفها؟"،الملتقى.العلمي.الدولي:الاستثمارالأجنبي.المباشرومهارات.الأداءالاقتصادي،جامعةبومرداس(الجزائر)٢٢-٢٣أكتوبر ٢٠٠٧.

٨. صباحي، علي شهاب أحمد، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق دراسة قانونية مقارنة، شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.
٩. عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
١٠. عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، ٢٠٠٣.
١١. عبدالعزيزعبدالله.عبد"الاستثمارالأجنبي.المباشرفي.الدول.الإسلامية.في.ضوء الاقتصادالإسلامي،دارالنفائس،بيروت،٢٠٠٥.
١٢. عبدالمجيدأونيس.وعبدالرحمان.بن.عنتر،مداخلةبعنوان:"الاستثمار الأجنبي.ودورةالتنموي.في.الجزائر"الملتقى.العلمي.الدولي:الاستثمارالأجنبي.الم مباشرومهارات.الأداءالاقتصادي،جامعةبومرداس(الجزائر)٢٢-٢٣أكتوبر٢٠٠٧.
١٣. عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.
١٤. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الناشر المنهال، ٢٠١٢.
١٥. فريدالنجار،"الاستثمارالدولي.والتنسيق.الضريبي،مؤسسةشباب.الجامعة،مصر،٢٠٠٠.
١٦. فليح حسن خلف التمويل الدولي"، الوراق للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٤.
١٧. قانون الاستثمار رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ الخاص في تصفية النفط الخام، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٦٢ ، بغداد ١٨ شباط ٢٠٠٨م.

١٨. محمد صالح القريشي "المالية الدولية"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

١٩. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعريفات مراجع الاستثمار الدولي التفصيلية، باريس، ١٩٨٣.

٢٠. منورأوسريروعليان.نذير"حوافزالاستثمارالخاص.المباشر"،مجلةاقتصاديات. شمال.إفريقيا،ديوان.المطبوعات.الجامعية،الجزائر،العدد٢٠، ماي٢٠٠٥.

٢١. مهدي الحافظ، الآن والغد مقالات في الاقتصاد والسياسة، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، بغداد ٢٠٠٩م.

٢٢. موجز تقرير وزارة الطاقة الأمريكية عن تحليل حالة العراق، على الموقع www.eia.due.gov

٢٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، سلسلة الخلاصات المركزة، ١٩٩٩، الكويت.

٢٤. المؤسسةالعربيةلضمان.الاستثمار،ضمان.الاستثمار"،السنة٢٥العددالفصلي٤ديسمبر٢٠٠٧.

٢٥. ميثم صاحب عجام علي محمود سعود فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٢٦. ويلسون، ن، ج، كاتشو، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والسياسة التجارية، ورقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السياسة التجارية، العدد ٥٠، الطبعة: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٧.

٢٧. Shelley Toby، النفط السياسة، و الفقر، و الكوكب، ترجمة: دينا الملاح، العبيكان للنشر، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩.